المحاضرة الحادية عشر حول:

التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني

01/- العلماء ورجال الثقافة في الجزائر خلال العهد العثماني:

كان لظهور العلماء في الجزائر تاريخ إرتبط إرتباطا مباشر بالأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، وتعتبر هاته المعطيات هي أساس تميز ووضوح مكانة بعض علماء هذه الفترة نظرا لما أبدوه من قدرة على حل مشكلات ارتبطت بسياسة الدولة والدين وفي هذا السياق يقول أبو القاسم سعدالله في كتاب تاريخ الجزائر الثقافي أن ظهور العلماء كفئة متميزة ليس وليد العهد العثماني لا في الجزائر ولا في غيرها من العالم الإسلامي، فقد بدأ - كما نعلم - منذ استولى على شؤون المسلمين حكام جهلة ليس لهم صلة بالحضارة الإسلامية واللغة العربية ولا بأمور الدين، ومن ثمة منذ ضعفت الدولة الإسلامية. فجهل الحكام هو الذي مهد لظهور العلماء كفئة متميزة ليسدوا الفراغ كمستشارين ومشرعين ومفسرين. وأصبح شعار العلماء هو أنهم هم)حماة الدين (و)مصابيح الظلام(، بينما لم يكن الأمر كذلك حين كان الحكام علماء والعلماء حكاما. وبالنسبة للجزائر فإننا نعرف أن دولة بني زيان مثلا قد اتخذت من العلماء مستشارين ومن المثقفين كتابا ومادحين ولكنها لم تفتح وظيفة باسم)شيخ الإسلام(، ونفس الشيء يقال عن قسنطينة تحت الحفصيين ومدينة الجزائر قبل أن يجعلها العثمانيون عاصمة للقطر كله.ولعل كون الحكام العثمانيين في الجزائر غرباء عن الثقافة العربية وعن تاريخ الحضارة الإسلامية والتشريع الإسلامي هو الذي جعلهم، كولاة وسلاطين، يتأثرون بشؤون الحكم من سياسة واقتصاد وجيش وإدارة، تاركين القضايا الأخرى التي لها مساس مباشر بالدين في أيدي فئة

أخرى هي فئة العلماء، وهكذا بدأوا في تطبيق القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، وهو ما يسميه الأوروبيون الفصل بين الدين والدولة. وقد أضاف سلاطين آل عثمان، وعلى رأسهم سليمان القانوني، مجموعة من القوانين المستمدة من العرف ومن حضارات أخرى ومن حالات الضرورة، وأصبحوا هم كحكام المشرفين على تنفيذها، بينما القضايا المستمدة من روح الشريعة الإسلامية

ومن تقاليد السلف قد تركت لفئة العلماء تنفذها وتبدئ فيها رأيها. وهكذا بدأ الفصل في تطبيق الأحكام في الدولة الإسلامية الواحدة التي من المفروض أن ولاتها يمثلون الدين والدولة معا، وأن جميع القوانين فيها مستمدة من الشريعة الإسلامية. وبذلك أصبح للحكام مجالهم الخاص في التنفيذ كما أصبح للعلماء مجالهم. فإذا تعارض الأمران تغلب أصحاب الجانب الأول لما لديهم من القوة والسلطان، وليس لما لهم من الحق والبرهان.

02/-المستوى العلمي للعلماء ورجال الثقافة في الجزائر خلال العهد العثماني:

بما أن الطابع الغالب في العهد العثماني هو الطابع الديني العلمي، فلم يفصل بين العلم والدين، لأن كلاهما يكمل الآخر، فحسب معيار العصر فالعالم الحق كان عليه أن يكون عالما وفقيها في دينه قبل دراسة أمور دنياه؛ لذا فكلمة علماء تعني رجال الدين بالمعنى الأدق؛ لأن الحياة الفكرية كانت دينية صوفية في آن واحد، لهذا فكلمة العلماء تعني رجال الدين أو رجال الشريعة لأنها فئة تمثل أعضاء مجالس القضاء والمراكز الدينية والتعليمية ورؤساء الطرق الصوفية ونقابة الأشراف، فكان رجال الدين هم

العلماء بحق، فكل محدث أو فقيه أو مفسر يعد في نظر الناس:" عالما " ويلقب بـ:" سيدي فلان " وإن جمع بين عدة علوم فهو عالم وذو علم وبحر غزير.

وقد قسم أبو القاسم سعدالله في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي، العلماء خلال العهد العثماني إلى ثلاثة (03) أصناف:

العلماء الموظفون والفقهاء المستقلين لا صلة لهم بالتصوف، ثم العلماء المتصوفة، ثم المتصوفة دعاة العلم، والولاية (المرابطين)هذا من الناحية العلمية، أما من الناحية الوظيفية فهم طبقتين:

- الطبقة الرسمية والتي تشمل القضاة والمفاتي والمدرسين
- الطبقة الملحقة بها من رجال الزوايا والمتصوفة وسلالة الأشراف، المنحدرة من سلالة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهم على شكل مجموعات في كل الأحياء تحت رئاسة نقيب الأشراف وغالبا ما يكون تابعا لنقيب اسطنبول، وقد تولت هذه الأخيرة وظائف دينية

ويندرج ضمن فئة العلماء كما أشرنا إليه سابقا المفاتي والأئمة والخطباء والوعاظ والمؤدبون والقائمون بشؤون المساجد وخدام الأضرحة، إضافة إلى الخوجات والمثقفون الأحرار والمرابطون الذين سيكون لهم دور بارز في ربط السكان بالسلطة العثمانية.

وظائف العلماء خلال العهد العثماني:

لقد كانت كل مؤسسات الدولة سواء سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو قضائية تلجأ إلى خريجي المدارس ومعاهد التدريس، وبما أن العثمانيون اهتموا واستأثروا بأمور الحكم من سياسة واقتصاد وجيش وإدارة تاركين القضايا ذات الصلة بالدين والثقافة لفئة العلماء التي احتكرت الإفتاء

والقضاء والتعليم والإمامة والخطابة وإكتفى الحكام بتعيين العلماء في مناصبهم أو عزلهم منها، وهذا دون أن يكون لهؤلاء دخل في تعيين الحكام، كما كان يتم عزلهم تبعا لرأي أو شكاوي الأهالي أو بسبب فضائح مختلفة، وأحيانا كان يتم عزلهم دون أسباب مقنعة، ومن بين أهم الظائف التي شغلها علماء هذه الفترة:

2-1- الإفتاء:

كانت أعلى وظيفة يتولاها العالم، فهذه الوظيفة تحتاج إلى العلم والتعمق في المسائل الدينيةإ إضافة إلى قوة الشخصية والنزاهة والصلاح والشجاعة؛ لأن المفتي هو المترجم للشريعة وهذا من خلال إصداره الفتاوي في الأمور الدينية، وبما أنه في أعلى جهاز ديني، فقد أسند له العثمانيون بالجزائر الرئاسة الدينية والقضائية تقليدا لما كان معمول به في اسطنبول، وقد كان يختار من الطبقة المثقفة الدينية، بالرغم من مرتبته العالية؛ إلا أنه لم يكن له نفوذ أو تأثير في الأمور السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة المفتي الحنفي لم تصبح وظيفة رسمية بالجزائر؛ إلا بعد مجئ العثمانيين ليلقبوا المفتي الحنفي بـ:" شيخ الإسلام " بعد ما يتم تعيينه من اسطنبول رفقة القاضي، وهذا لعدم وجود علماء أحناف بالجزائر في البداية، وبعد إنتهاء مهمته يستقر بالجزائر يشرف على سبل الخيرات أو يعمل كخطيب، أما المفتي المالكي فكان يعينه الديوان بالجزائر رفقة موظفي المساجد وهو من يتولى مهمة عزلهم كذلك.

كما أن الحكام العثمانيين فضلوا المفتي الحنفي على المفتي المالكي الذي مثل غالبية السكان ولقبوه :" أفندي " وهو لقب كان يطلق على الداي فقط، كما جعلوا منه المسؤول الديني المطلق، وهذا على غرار ما كان

باسطنبول، وقد خلق هذا الأمر تنافس بين العلماء المالكية والعلماء الحنفية حتى بدى وأنه تنافس مذهبي، ويرجع اهتمام العثمانيين بالعلماء الأحناف إلى كونهم حنفية المذهب، لكن تعيين المفتي من إسطنبول لم يستمر؛ حيث بدأ يعين من بين علماء الجزائر الأحناف بعد ما أصبح الباشا نفسه يعين من الجزائر، ويذكر ابن المفتي أن ولده حسين بن رجب شاوش كان أول مفتي حنفي يعين بين أبناء العثمانيين بالجزائر عام 1102هـ وكان يهتم بالإفتاء في القضايا الخاصة بالعثمانيين والكراغلة حسب المذهب الحنفي، أما المالكية فكان لهم مفتي خاص يستمد الأحكام من المذهب المالكي، فكان هذا الأخير مقره الجامع الكبير وله مساعدان.

2-2- القضاء:

تأتي هذه الوظيفة بعد الفتوى من حيث الأولوية؛ لأنها وظيفة سياسية دينية فقد كان وضع القاضي أهم من وضع المفتي، لذا بعض الفقهاء كانوا يعتذرون عنها خوفا من عدم التمكن من ممارستها أو لخطورتها، وهذا الأمر كان منذ التواجد العثماني؛ فإبن الفكون كان متحفظا من الوظيفة لأنها وظيفة تخدم الحكام وأولياءهم وقد رفضها قبله عمر الوزان، لهذا يجب الإشارة إلى أن هذه الوظيفة كانت مدعاة للتنافس بين العلماء لأن فيه الجاه والنفوذ وأكل أموال الغير، خاصة وأن أغلبهم كان جاهلا بالأحكام الدينية، وبما أن العثمانيين أحناف من البديهي أن يتخذوا لهم قاضيا حنفيا من أهل مذهبهم بهدما أخذوا مقاليد الحكم في الجزائر التي كان قاضيها مالكي.

كما كان القاضي الحنفي يرافق المفتي إلى إسطنبول وكانت ولايته غير محددة وكان هذا الإجراء معمول به خشية أن يتولى من لا يعرفونه حتى نشأ الكراغلة في الجزائر.

كما أن هذا القاضي المرسل إلى الجزائر كان يأتي من أجل كسب الثروة حيث كانت مهمته هذه تكلفه الكثير من الرشوة، هذا الأمر حال دون توريث المنصب في أسرة معينة عكس الوظائف الأخرى، ولم يكن يسمح للقاضي بالتدخل في السياسة وإقتصر دوره على الفصل في القضايا حسب ما تقتضيه الشريعة.

ويمكن للقاضي إصدار حكمه بدون حضور المتخاصمين ولا يسمح له بترك منصبه إلا بإذن من الداي؛ الذي كان يتدخل في بعض القضايا التي هي من اختصاص القاضي؛ وهذا باستدعاء الفقهاء إذا كانت ذات خطورة.

وبهذا أصبح بالجزائر قاضيين في مدينة رئيسية واحد عن المذهب المالكي والقاضي الآخر عن المذهب الحنفي، وهما يشرفان على مجموعة من القضاة في مختلف الأقاليم، أما الإنكشارية فكان لهم قاضي خاص بهم بحيث لا يحضر أي أجنبي عند المحاكمة والشيء نفسه بالنسبة للإباضية التي كانت لهم قضاتهم.

أما بالريف وخاصة بالمناطق البعيدة عن مركز السلطة كان القضاة فيها يوكل إلى الجماعة المتكونة من الأعيان أو إلى مرابط الفيلة، فالقاضي هو حاكم شرعي له دور هام التي تطرح فيها القضايا المتعلقة بالأهالي في مختلف الميادين سواء كانت مدنية أو اقتصادية تخص المعاملات التجارية، كما أن القاضي في هاته الأقاليم كان يلعب دورا هاما في توجيه الوظائف الدينية والإشراف على الأوقاف وتعيين القائمين عليها؛ حيث يساعده في مهامه العديد من العدول.

2-3- التدريس:

لقد كانت هذه الوظيفة خلال العهد العثماني بالجزائر وظيفة تابعة أحيانا لوظائف أخرى فالمفتي والخطيب يمكنهما تولي التدريس والعكس غير صحيح، فالتنافس عليها كان أقل مقارنة بالوظائف الأخرى.

لقد كان هناك صنفان من المدرسين: معلمو المدن، معلمو الريف، وكلا الصنفين درجات، فهو مؤدب إذا درس الأطفال الصغار، أما إذا درس الفتيان فعتبر معلم أو مدرس، أما إذا درس الشبان فهو أستاذ أو شيخ، فالمؤدب بالمدينة كان يختاره أهل الحي، في حين يختار بالريف من طرف شيخ القبلية أو الجماعة.

أما مدرس المدن فكان يعين من طرف الباشا بإقتراح من ناظر الأوقاف الذي يمنح له سكن، بالإضافة إلى هذه الوظائف الهامة هناك وظائف أخرى أقل أهمية كوظيفة المؤذن، الحزاب... وغيرها من الوظائف، فلم يقتصر تولي العلماء هذه المناصب الثابتة فقط، بل أن البعض منهم عين كمستشار أو مبعوث كما هو الحال لأحمد بن هطال التلمساني الذي شغل عدة مناصب سياسية في بايلك الغرب؛ إضافة إلى عمله كمستشار للباي محمد الكبير، وكاتبه الخاص والمبعوث له في عدة قضايا ومهام خارجية. كذهابه في سفارة إلى سلطان المغرب رفقة قاضي المحلة إلى ابن سحنون محملا بالهدايا وهذا من أجل السماح له بشراء السلاح والعتاد إستعدادا لفتح وهران.

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة:

01/- أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، المرجع السابق.

02/- نصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين وحالة جغرافيين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999.

03/- ضيف الله عقيلة، النظام القانوني ونظم تطبيق الشريعة في العهد العثماني، مجلة بحوث، العدد الرابع، 1997.

04/- بن خوجة محمد، صفحات في تاريخ تونس، تحقيق الجيلالي ابن الحاج يحي، الساحلي حمادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.

05/- شدري معمر رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر في فترة الدايات(1830/1671) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2006/2005.